

19 May 2009

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المخضر النهائي للجلسة العامة المائة والخامسة والثلاثين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد إدريس الجزائري..... (الجزائر)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٣٥ لمؤتمر نزع السلاح.

ونحن نبدأ الجزء الثاني من دورة عام ٢٠٠٩ لمؤتمر نزع السلاح، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيوفنا الموقرين هذا اليوم، وهم معالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، ومعالي السيدة كالمي - ري، الوزيرة الاتحادية للشؤون الخارجية للاتحاد السويسري، ومعالي السيد مراد مدلسي، وزير الشؤون الخارجية الجزائري. إن وجودهم اليوم بيننا يدل بالتأكيد على الأهمية التي يولونها كشخصيات بارزة لمؤتمر نزع السلاح وعلى التزامهم الوطيد بتزع السلاح وعدم الانتشار، ويعطون بالتالي بلا شك بعداً جديداً لجهودنا الرامية إلى إحراز نتائج ملموسة داخل مؤتمر نزع السلاح في المرحلة الحاسمة التي نجتازها حالياً.

وقبل أن أعطيهم الكلمة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بسعادة السفيرة كلارا آكوتس، التي تولت منصب ممثلة هنغاريا في المؤتمر.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد لها عوننا ودعمنا في أداء مهامها الجديدة.

وأدعو الآن الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد بان كي - مون، إلى تناول الكلمة أمام المؤتمر. سيدي الأمين العام، لكم الكلمة.

السيد بان كي - مون (الأمين العام للأمم المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، سيداتي وسادتي، أشكركم على الفرصة التي أتاحتموها لي لتناول الكلمة أمام مؤتمر نزع السلاح وأشكركم أيضاً بحرارة على استقبالكم الحار.

وقبل أن أبدأ، أود أن أتوجه بصفة خاصة إلى وزيري الشؤون الخارجية الموقرين اللذين شرفانا بوجودهما هنا اليوم: معالي السيد مراد مدلسي، وزير الشؤون الخارجية الجزائري، ومعالي السيدة ميشلين كالمي - ري، وزيرة الشؤون الخارجية السويسرية. أشكركما على وبعيكمما السياسي وعلى مشاركتكما في الجهود المبذولة كي يحرز مؤتمر نزع السلاح تقدماً في أعماله.

ويسرني أن هذه الجلسة تنعقد في مناخ دولي عرف تحسناً. ففي الآونة الأخيرة، أهدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ دورتها الثالثة بنبرة منعشة وإيجابية، ما يشكل تغييراً ملحوظاً بالمقارنة مع السنوات السابقة.

ويسعدني أيضاً أن الرئيس الأمريكي أوباما والرئيس الروسي ميدفيديف أعلننا مؤخراً أن بلديهما سيجريان مباحثات للاستعاضة عن معاهدة تحديد الأسلحة النووية التي يعود تاريخها إلى عهد الحرب الباردة بأخرى من أجل الحد من عدد هذه الأسلحة في العالم. وأتمنى أكبر قدر من النجاح للمفاوضات الجارية بين البلدين في موسكو.

ولدينا الآن عدد من المبادرات أتت من دول حائزة للأسلحة النووية ودول غير حائزة لها على حد سواء دَفَعَة جديدة لعملية نزع السلاح. فهي تبين السبيل الذي ينبغي اتباعه

لوضع حد للانقسامات وحالة الشلل التي سادت في الماضي والمضي قدماً نحو حوار وتقديم حقيقيين. إن هذه الدلائل على توطد الإرادة السياسية تمثل فرصة لا ينبغي أن تفوتنا.

وعندما أحاطب الجماهير في كل أرجاء العالم تقريباً وأتكلم مع قادة العالم، يتردد موضوع باستمرار: إننا نعيش عصراً سيمته الترابط. وقد أظهرت أزمات العام الماضي - الأزمة الغذائية وأزمة الطاقة والآن الأزمة الاقتصادية - ذلك بجلاء للجميع.

إن حلول هذه الأزمات ومسائل أخرى مهمة من قبيل مسألة تغير المناخ - التي أتمنى أن يعالجها قادة العالم بكثير من الحزم في كوبنهاغن - تكمن في تعددية الأطراف، وهي تعددية جديدة يحل فيها التعاون محل المواجهات والإبداع محل الركود. ويلزم نهج جديد متعدد الأطراف من هذا النوع أكثر من أي وقت مضى في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي العام الماضي، قدمت اقتراحاً يتألف من خمس نقاط لإحياء قضية نزع السلاح. ويسرني أن اقتراحي أُخذ بعين الاعتبار على نطاق واسع. وأرحب أيضاً بالتطورات والإعلانات والمبادرات التي اتخذت مؤخراً والتي يمكن أن تساعد في ترجمة اقتراحي هذا إلى إنجازات حقيقية. غير أنني أود أن أشدد على أن الجهود الثنائية التي نشهدها اليوم ينبغي أن تكون بداية لإطار متعدد الأطراف أوسع نطاقاً. فذلكم هو السبيل الوحيد لأن تكون العملية قادرة على الصمود والاستدامة.

إن العالم يتطلع إلى مؤتمر نزع السلاح ويتوقع منه أن يستفيد من هذه التدابير والمؤشرات الإيجابية لوضع استراتيجية عالمية متناسقة. فهو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف لإجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح. ويشكل شراكة عالمية يمكنها، انطلاقاً من عناصر متباينة، أن تضع اتفاقات سياسية عالمية.

إن الخلافات قوية ولكنها قابلة للتسوية، ولا ينبغي أن تكون ذريعة للشلل. وتاريخ مؤتمر نزع السلاح والهيئات التي سبقته يؤكد ذلك. وقد أُبرمت حتى في ذروة الحرب الباردة اتفاقات تاريخية، وبخاصة معاهدة عدم الانتشار. وفي مرحلة لاحقة، وضع المؤتمر اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلينا أن نتعلم من هذه الإنجازات السابقة.

إن الاستقرار الاستراتيجي والثقة بين الدول وتسوية النزاعات الإقليمية عوامل ستحدد طبيعة الحال وتيرة ومدى التقدم المحتمل. ومع ذلك، بإمكانكم الانطلاق من الإنجازات التي تحققت فعلاً ومن التخلي عن المواقف المتصلبة والتطلع بدلاً من ذلك إلى الأهداف المشتركة للسلم والتنمية.

وفي الدورة التي عقدتها مؤخراً اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، دعوتُ الدول الأعضاء إلى أن تبدي روح التوافق والمرونة بدلاً من اتخاذ مواقف متصلبة. وتلزم هذه الروح أيضاً لمؤتمر نزع السلاح. إنكم تتحملون مسؤولية

خاصة هذا العام تتمثل في إثبات أن مؤتمر نزع السلاح يضطلع بدور أساسي باعتباره الركيزة الأساسية لمنظومة نزع السلاح وعدم الانتشار. ولا ينبغي أن تسود صيغة العمل الاعتيادي. فقد آن الأوان لتجاوز حالة الجمود التي دامت أكثر من عشر سنوات. وأمامكم وثيقة تتناول جميع المسائل الجوهرية والإجرائية ويمكنكم أن تتخذوها أساساً للتوصل إلى توافق الآراء.

وأنا ممتن للرئيس الحالي، سعادة السفير الجزائري، ولغيره من رؤساء دورة عام ٢٠٠٩ وجميع أعضاء المؤتمر لما أبدوه من التزام ومرونة فائقة أتاحت لنا الوصول إلى هذه المرحلة من الأعمال.

ومن بين الجوانب المهمة لهذا المقترح أنه يكمل ولاية التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بأحكام تخص "آلية تحقق دولية فعالة". وهذه خطوة مهمة إلى الأمام. وينسحب نفس القول على إنشاء الفريق العامل المعني بمسألة الضمانات الأمنية السلبية الفعالة، ومسألة بذل جهود تدريجية ومنظمة لتقليص عدد الأسلحة النووية، وجميع المسائل المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وأود أيضاً أن أشدد على أن المؤتمر يمكنه أن يساهم بقوة في تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في إزالة الأسلحة النووية تماماً. غير أن هذه النتيجة لن تتحقق إلا إذا كانت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها، مستعدة لاحترام التزاماتها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وللحفاظ على مناخ دولي مؤات لتزع السلاح. ويكتسي بالتالي بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية بالغة.

إن التركيز مجدداً على نزع السلاح وعدم الانتشار سيكون له أثر مفيد على الأمن والاستقرار الدوليين. ويمكن أيضاً أن تكون له آثار إيجابية هائلة على السلم والتنمية.

إن العالم يواجه أزمة اقتصادية ومالية حادة. وتسريع وتيرة نزع السلاح، سيمكننا توفير ما نحتاج إليه من الموارد لمكافحة آثار تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

فلنشارك في رؤية واحدة من أجل عالم أكثر أمناً. ولنجد الشجاعة للعمل بجرأة كي يصبح هذا أمراً واقعاً.

ولكم جميعاً تمنياتي بالنجاح في الفترة الباقية من دورة عام ٢٠٠٩.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على كلمته المهمة وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس وإلى زملائي في فريق الرؤساء الستة.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كالمي - ري، الوزيرة الاتحادية للشؤون الخارجية للاتحاد السويسري.

السيدة كالمي - ري (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. سيدي الأمين العام، سيدي المدير العام، أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، إننا نعيش اليوم لحظة قوية في تاريخ مؤتمر نزع السلاح. إنها لحظة أمل لأنه يبدو أننا نقرب أخيراً من تحقيق الإنجاز الحارق الذي نتظره منذ مدة طويلة. ويدل وجودكم في جنيف، سيدي الأمين العام، مرة أخرى على التزامكم الشخصي بدعم نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، وبدعم المؤتمر نفسه. ويسعدني أيضاً أن أحیی نظيري الجزائري. لقد اضطلعت الجزائر فعلاً، بتوليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح وبعملها مع الرؤساء الخمسة الآخرين لدورة هذا العام، بدور حاسم في تقدم أعمال المؤتمر.

وأضم صوتي في الختام إلى الدعوة التي وجهها الأمين العام، السيد بان كي - مون، ومعالي الوزير مدلسي إلى أعضاء المؤتمر بأن يعتمدوا بسرعة برنامجاً للعمل.

لقد تغير الوضع الدولي بشكل أتاح لمؤتمر نزع السلاح استعادة القدرة على التفاوض، وهو السبب الحقيقي لوجوده. وشهدنا في الأسابيع الماضية إشارات مشجعة جداً. وأقصد ضمن جملة أمور أخرى الإعلان المشترك بشأن نزع السلاح النووي للرئيسين أوباما وميدفيديف وكذلك الخطاب الذي ألقاه الرئيس أوباما بشأن الموضوع ذاته في براغ في شهر نيسان/أبريل الماضي. وسيؤثر بالتأكيد إعلان الولايات المتحدة وروسيا عن رغبتهما في استئناف المفاوضات الثنائية بشأن تقليص أسلحتهما النووية بشكل مباشر على الهيئات الأخرى المعنية بمسائل نزع السلاح، ولا سيما الهيئات المتعددة الأطراف من قبيل مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى في نيويورك.

ومنذ بضعة أيام فقط، كان عدد منكم في نيويورك خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأمكنكم بالمناسبة أن تقفوا شهوداً على تغير مشجع في الجو السائد بالمقارنة مع ما عهدناه خلال الاجتماعات السابقة. ففي دورة نيويورك، شهدنا من ناحية بداية عودة الاتزان فيما يتعلق بالاهتمام بالأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار، أي عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ومن ناحية أخرى، تميّز النقاش بشأن نزع السلاح النووي بوضوح بنبرة جديدة تدعو إلى الأمل. وينبغي بالتالي أن نغتنم الفرصة الإضافية المتاحة حالياً لننهض، هنا في جنيف، من جديد وذلك بالاستفادة من الجو البناء السائد منذ بداية هذا العام.

لقد عاد الآن الاهتمام برؤية عالم خال من الأسلحة النووية. وتتوافق هذه الرؤية تماماً مع رؤية بلدي، سويسرا، الذي يدعو إلى التسوية السلمية للنزاعات وتطوير القانون الدولي، والذي يضع عدم الانتشار ونزع السلاح في مقدمة أولوياته. ويعتزم بلدي بالتالي أن يساهم مساهمة كاملة في تحقيق هذه الرؤية. وسيتحقق هذا الهدف بطبيعة الحال على مراحل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نعمل بلا تردد على وضع برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح. فلا يمكن للمؤتمر في الواقع أن يعزز مصداقيته إلاّ باعتماد هذا البرنامج. وصحيح أن المشروع

الذي نتطلع إلى إنجازه طموح للغاية، ولكنه يشكل أيضاً الثمرة المتوازنة لعدة سنوات من المشاورات المكثفة. ولا يجوز لمؤتمر نزع السلاح أن يفوّت الفرصة المتاحة له حالياً. وعليه أن يستعد على وجه السرعة لبدء المفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية. كما ينبغي أن يواصل مناقشاته الجوهرية بشأن المواضيع الأخرى ذات الأولوية وهي نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن سويسرا، بوصفها عضواً نشيطاً في مؤتمر نزع السلاح وباعتبارها البلد المضيف، فخورة جداً بالنتائج التي تحققت في هذه القاعة. وكما تعلمون وأعلم أنا أيضاً، فإن هذه النتائج سبقتها فترات طويلة من الانتظار. وتدركون جيداً أن الإنجازات الخارقة تتم فقط عندما تسمح التركيبة الجيوسياسية بذلك. وأنا مقتنعة بأننا نعيش حالياً وضعاً من هذا القبيل. ولهذا السبب تؤيد سويسرا برنامج العمل المعروف علينا تأييداً كاملاً وتأمل في التوصل إلى توافق للآراء. وأشكركم، سيداتي وسادتي، على التزامكم واهتمامكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الوزيرة الاتحادية للشؤون الخارجية السويسرية على خطابها وعلى عبارات التقدير التي وجهتها إلى الجزائر وإلى زملائي في فريق الرؤساء الستة.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مراد مدلسي، وزير الشؤون الخارجية الجزائري.

السيد مدلسي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): سيدي رئيس مؤتمر نزع السلاح، سيدي الأمين العام للأمم المتحدة، سيدي كالمي - ري، الوزيرة الاتحادية للشؤون الخارجية للاتحاد السويسري، سيدي الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، سيدي الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، أود أولاً وقبل كل شيء أن أقول لكم كم شجعنا بقوة الكلمات التي أدلى بها هنا بالذات الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الآفاق الواعدة للمشاورات الرامية إلى استئناف عملية التفاوض بشأن نزع السلاح العام الكامل. وتعكس هذه الكلمات أولاً إعادة تأكيد واضح للأهداف التي رسمتها لمؤتمرنا الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح. كما أنها مصدر إلهام قوي لتضافر الظروف المواتية للتوصل إلى توافق للآراء سيخدم مثلنا العليا الممتثلة في السلام والأمن والازدهار. وتدلل هذه الكلمات أيضاً على أننا بلغنا ما يسميه المحللون "نقطة تحول" في سياق مؤتمر نزع السلاح.

ومعنى هذا أن الأمر متروك لنا لكي تمهد الإنجازات التي حققناها في سياق مشاوراتنا الطريق للمشاركة البناءة ولكي تكون هذه الإنجازات في نهاية المطاف منطلقاً لتفاهم من أجل استئناف أعمال مؤتمر نزع السلاح. وما من شك في أن الزخم الناشئ بذلك سيكون له أثر إيجابي على الاهتمام بالمسائل المماثلة أو ذات الصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها.

وأود أيضاً أن أختتم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا للأمين العام للمؤتمر، السيد سيرجي أوردزونيكيدزه وللممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد سيرجيو دوارتي، اللذين كانت مساندتهما القيمة ومشورتهما السديدة مفيدتين بصفة خاصة في هذه الفترة الحاسمة من مشاوراتنا.

ولن يفوتني في الختام أن أشيد، وبشكل خاص، بالمرونة وروح التفاهم اللتين أبداهما جميع ممثلي الدول الأعضاء في المؤتمر بشأن قضايا حساسة وحرحة على حد سواء، ما يبشر بمخرج وشيك، لا أشك في أنه سيكون إيجابياً.

لقد أعاققت الاختلافات في التصورات الوطنية للدول الأعضاء في المجال الأمني بالفعل تقدم المؤتمر في المسار المحدد في المادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة وقرار الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ولكن ثابرت الدول الأعضاء ولم تفقد الأمل. وقد تحققت إنجازات خلال العام الماضيين في السعي إلى تحقيق توافق للآراء داخل المؤتمر بشأن برنامج عمله. وتسارعت هذه الإنجازات خلال الأسابيع الأخيرة. ويسعدني كثيراً بالتالي أن أضم صوتي إلى الأمين العام للأمم المتحدة في تهنئة رئيس المؤتمر، السفير إدريس الجزائري، وكل السفراء الأعضاء في فريق الرؤساء الستة على النتائج التي لا جدال في أنها تحققت بالفعل. فقد حققوها بفضل عمل فريق رائع تمكّن بالتأكيد، بتجاوز الانقسامات التقليدية، من وضع المؤتمر على الطريق المنشود.

وبفضل جهود الجميع، سيتسنى للمؤتمر عما قريب استعادة مهمته الأصلية كمحفّل مفضل لصون وتعزيز الأمن الدولي.

وفي الخطاب الذي ألقته أمامكم في ١٧ آذار/مارس، أشرت إلى أن رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، رأس في عام ١٩٧٩، وكان وقتها وزيراً للشؤون الخارجية للجزائر، الجلسة الافتتاحية للجنة نزع السلاح. وكان ذلك بالفعل بداية مغامرة كبيرة اعتمدت خلالها لجنة نزع السلاح ثم مؤتمر نزع السلاح على التوالي اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وإنه لمن دواعي ارتياحي الكبير أن يتسنى للجزائر بعد مضي ثلاثين سنة أن تسجل حضورها في اللحظة التي يتخذ فيها المؤتمر انطلاقة جديدة، وواعدة أيضاً، لإرساء أسس توافق للآراء على الصعيد الدولي من أجل إقامة عالم أكثر أمناً.

ويدرك المجتمع الدولي الآن أن من ضرور الخيال أن نتصور أنه يمكن تحقيق الأمن بالاعتماد على عقيدة أو درع التفوق العسكري. ويدرك المجتمع الدولي أيضاً أن الأمن الدولي الحقيقي لا يمكن أن يتأتى إلا من مناخ من الثقة بين شركاء مستعدين لإتباع نهج متعدد الأطراف وتضامني لنزع السلاح.

تلکم هي قراءة الرسالة التي ينطوي عليها إعلان رئيس وزراء المملكة المتحدة غوردن براون بشأن الطاقة النووية وانتشار الأسلحة النووية والإعلان المشترك للرئيس الروسي ميديفيد والرئيس الأمريكي أوباما. وذلك أيضاً تفسيري للبلاغ الذي وجهه إلى الأمين العام الرئيس ساركوزي باسم الاتحاد الأوروبي.

وقد ساهمت هذه المبادرات، إلى جانب أخرى، في إيجاد مناخ من الثقة مؤات لاستئناف أعمال مؤتمر نزع السلاح. وهذا شأن المواقف الإقليمية العديدة المؤيدة لمبادرة رئيس المؤتمر المؤرخة ٢٦ آذار/مارس الواردة في وثيقة غير رسمية بشأن العناصر التي يمكن أن تشكل برنامج عمل.

وينبغي التشديد على الدعم الذي قدمه لهذه المبادرة المؤتمر الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عُقد مؤخراً في هافانا والبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي اجتمعت في مدينة جدة وكذلك المجموعة العربية في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، التي عُقدت في نيويورك، دون أن ننسى بطبيعة الحال مواقف الدعم العديدة التي أعربت عنها الدول الأعضاء في المجموعات الأربع في المؤتمر.

وأود أن أهنئ هنا الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠٠٩ الذين تبينوا هذا المقترح استجابةً لهذه الأصدقاء المشجعة وقرروا إعطائه صبغة رسمية باعتباره وثيقة رسمية للمؤتمر.

ولأن الطرف ملائم، نتمنى أن يبدأ الرؤساء الستة بأسرع ما يمكن جولة جديدة من المشاورات مع الدول الأعضاء على هذا الأساس من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت وتعزيزها، وإن كانت لا تزال هشة حتى الآن. ومن المأمول فيه ألا يفوت المؤتمر هذه الفرصة المواتية للتوصل إلى توافق شامل للآراء. فلم تكن الظروف مشجعة إلى هذا الحد حتى الآن.

إن اعتماد برنامج العمل، في هذه الظروف، سيشكل إذن خلاصة الجهود الحميدة لجميع الدول الأعضاء. ولكنه ليس في نفس الوقت سوى نقطة انطلاق بسيطة لاستئناف العمل الجوهري. ولما كان برنامج العمل الذي ستم الموافقة عليه سيسري مفعوله في العام الحالي فقط، فإننا نأمل في أن يوفر الإطار المثالي لمواصلة المفاوضات والمناقشات خلال الفترة القادمة أيضاً.

إن المؤتمر تنتظره مهمات مستعجلة وأخرى على المدى المتوسط: فقور اعتماد برنامج عمله، ووفقاً للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي، سيتعين عليه تعيين رؤساء الأفرقة العاملة والمنسقين الخاصين. كما سيتعين عليه تحديد الجدول الزمني لعمله؛ وستتم "الانطلاقة الجديدة" حقاً عندما ستبدأ فعلاً المفاوضات والمناقشات وجلسات تبادل الآراء والمعلومات الجوهرية بشأن كل بند من البنود السبعة من جدول الأعمال.

وبالتزامنا الحازم والبنّاء بالعمل الجوهري الذي ينتظرنا في المدى المتوسط، فإننا نعرب
سويّاً عن رفض التسليم بمجريات الأمور وعن تصميمنا على صنع المستقبل بجهودنا المتعددة
الأطراف من أجل تحقيق ما يصبو إليه الكافة وهو عالم يسود فيه السلام والأمن.

أشكركم على حسن استماعكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير الشؤون الخارجية الجزائري على بيانه المهم
وعلى عباراته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة وإلى زملائي في فريق الرؤساء الستة.

وأود أن أوجه، باسم مؤتمر نزع السلاح، خالص شكري إلى الأمين العام للأمم
المتحدة وإلى الوزيرة الاتحادية للشؤون الخارجية للاتحاد السويسري وإلى وزير الشؤون
الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على توجيهاتهم وتشجيعاتهم القيمة. إننا
نشعر بامتنان عميق لدعمهم لنا في هذه المرحلة الحاسمة التي نملك فيها حقاً، على ما يبدو،
عناصر الاتفاق اللازمة لإنهاء حالة الشلل التي أصابت مؤتمر نزع السلاح منذ ما يقرب من
أثني عشر سنة.

ولهذا الغرض، يشرفني أن أقدم رسمياً إلى المؤتمر، باسم فريق الرؤساء الستة، الوثيقة
CD/1863، المعنونة "مشروع مقرر بشأن وضع برنامج عمل لدورة عام ٢٠٠٩". وأتمنى أن
يوفر النص بصيغته التي ستعتمد بعد انتهاء المشاورات إطاراً لمداولاتنا المقبلة ويجنبنا عيوب
الماضي القريب. والوثيقة CD/1863 مرفقة برسالة توضيحية بشأن طرائق هذه المشاورات
أقدمها إليكم دون تعليق تفادياً لتأخير ضيوفنا الموقرين.

وقبل أن أرفع هذه الجلسة، أود الآن أن أدعو المؤتمر إلى النظر في طلب جديد ورد
من دولة ليست بعد عضواً في المؤتمر وترغب في المشاركة في أعمالنا بصفة مراقب خلال هذه
الدورة. وقد قُدّم هذا الطلب، الذي ترد نسخة منه في الوثيقة CD/WP.551/Add.6، من
طرف لبنان.

فهل يمكنني أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة هذه الدولة إلى المشاركة في أعمالنا وفقاً
للنظام الداخلي؟

يبدو أنه ليس هناك أي اعتراض.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد اكتملت بهذا أعمالنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة
العامة المقبلة للمؤتمر يوم الجمعة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩ في العاشرة صباحاً.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٠/٣٥